

دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة

The Role of Economic Diversification in Achieving Sustainable Development

ط.د سراج خولة*، أ.د شريط كمال

1 الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة-: khaoula.seradj@univ-tebessa.dz

2 الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة-: kamel.cherayett@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2024/01/31

Abstract:

Economic diversification is strategic option for achieving sustainable economic growth. The importance of relying on economic diversification and its mechanisms for achieving sustainable development has been highlighted by creating diverse income source. The best way to achieve this is by enhancing economic diversity through supporting various sectors, in addition to suggesting ideas that contribute to developing the economic diversification process aimed at sustainable development without focusing on a specific sector.

Keywords: economic diversification, sustainable development.

الملخص:

يعد التنوع الاقتصادي خيارا استراتيجيا للوصول إلى نمو اقتصادي مستدام. حيث تم تسليط الضوء على مدى الاعتماد على التنوع الاقتصادي وآلياته لتحقيق التنمية المستدامة. وذلك من خلال ايجاد مصادر دخل متنوعة، وافضل طريقة لتحقيق ذلك هي تعزيز التنوع الاقتصادي من خلال دعم مختلف القطاعات، بالإضافة إلى تقديم افكار تسهم في تطوير عملية التنوع الاقتصادي تطمح إلى تنمية مستدامة دون التركيز على قطاع محدد.

الكلمات المفتاحية: التنوع الاقتصادي، التنمية المستدامة.

مقدمة:

أصبح هدف التنوع الاقتصادي محور اهتمام الاقتصاديين في غالبية الدول، حيث يُعدُّ جزءاً من أهدافها الرئيسية المتمثلة في تنوع مصادر الدخل، حيث تأتي أهمية توسيع القاعدة الاقتصادية من كونه عاملاً ضرورياً لبناء اقتصاد حديث ومستقر، يعتمد على قاعدة واسعة ومتنوعة من الموارد الاقتصادية، ويتميز بدرجة عالية من التكامل الداخلي الذي يظهر في الترابط القوي بين مختلف قطاعاته وأنشطته.

وفي هذا الإطار، وبالنظر إلى الأهمية الكبيرة التي يلعبها التنوع الاقتصادي في تعزيز معدلات النمو، ينبغي على صناع القرار التركيز على تنوع القاعدة الاقتصادية، وقد توصلت الدراسات والنتائج التجريبية إلى أن كلاً من التنوع الاقتصادي والنمو يعدان أساسيين لتحقيق التنمية المستدامة التي باتت ضرورة ملحة للمساهمة في ازدهار الاقتصاد.

1- مشكلة الدراسة-

أصبح موضوع التنوع الاقتصادي يشكل هاجساً لدى الدول الطامحة في تحقيق التنمية المستدامة، نظراً للعلاقة التي تربطها فلم يعد موضوع التنمية المستدامة يقتصر على حماية البيئة بل تعدى إلى تحقيق المردودية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية، ومن خلال هذا الترابط تم صياغة الإشكالية على النحو التالي:

ماهي امكانات نجاح التنوع الاقتصادي في تحقيق تنمية مستدامة ؟

2- أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى محاولة تسليط الضوء على متطلبات نجاح التنوع الاقتصادي كإستراتيجية تنموية ينبغي أن تنتهجها اي بلد سعياً لخلق نمو اقتصادي مستدام يرتكز على قاعدة إنتاجية عريضة ومتنوعة، وذات درجة عالية من التكامل القطاعي تضمن استمرارية عملية التنمية.

3- محاور الدراسة: يمكن معالجة إشكالية الدراسة من خلال المحاور التالية:

أولاً: التأصيل النظري للتنمية المستدامة،

ثانياً: ادبيات عن التنوع الاقتصادي،

ثالثاً: علاقة التنوع الاقتصادي بالتنمية المستدامة.

أولاً: التأصيل النظري للتنمية المستدامة

التنمية المستدامة ليست مفهوماً جديداً تماماً، إذ يمكن تتبع أصوله إلى قرون مضت. إلا أنه اكتسب زخماً كبيراً وتطور في إطار منظومة الأمم المتحدة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، من خلال مجموعة من القمم والمؤتمرات واللجان التي عُقدت بين عامي 1972 و 2015. هذه المبادرات كانت بمثابة الأساس الذي محمد لاعتماد جدول أعمال التنمية لما بعد 2015 وأهداف التنمية المستدامة، التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2015. سنتناول فيما بعد هذه الأهداف بعد أن نستعرض تعريف التنمية المستدامة.

1. مفهوم التنمية المستدامة

1.1. تعريف التنمية المستدامة: تعددت تعاريف التنمية المستدامة، واختلقت بين المختصرة والشاملة، لكنها تتفق جميعها في مضمونها الأساسي، ومن أبرز هذه التعاريف نذكر ما يلي:

➤ **تعريف أحمد حسن السمان:** تعرف التنمية المستدامة بأنها إدارة الموارد البشرية والطبيعية بطريقة تحافظ عليها وتضمن استمراريتها، بحيث تلبى احتياجات الأجيال الحالية دون التأثير على قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها، وتحقق هذه التنمية من خلال المشاركة الفعالة والاستفادة المتوازنة من عوائدها (السمان،، 2011، صفحة 149).

➤ **يعرف المعهد الدولي للتنمية المستدامة (IISD)** التنمية المستدامة بأنها تلك التنمية التي تستجيب لاحتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. هذا التعريف ورد في التقرير المعروف باسم تقرير برونتلاند (- الموقع الإلكتروني للمعهد الدولي للتنمية المستدامة تاريخ الاطلاع: 09/09/2024،، 2024)

2.1. خصائص التنمية المستدامة: تتصف التنمية المستدامة بكونها ضرورية في الحياة، لما لها من مزايا يمكن لنا تلخيصها كالآتي:

✓ تُعد التنمية المستدامة تنمية متعددة الأبعاد، مترابطة ومتنوعة، وتعمل في إطار تفاعلي يعتمد على ضبط وترشيد الموارد، وتعتبر عملية حضارية تمثل تحولاً

نوعيًا في كافة المجالات، وتشكل أسلوب حياة ونهجًا للعيش (حميلة، ديسمبر 2014، صفحة 167).

✓ يركز البعد الزمني في التنمية المستدامة على التخطيط طويل الأجل، حيث تهدف إلى استثمار إمكانات الحاضر مع مراعاة المستقبل، وتعتمد على تحقيق تنمية تتفوق على معدلات النمو السكاني، وتستلزم خفض استهلاك الموارد الطبيعية لصالح تعزيز النمو في مجالات أخرى مثل الصناعة والزراعة والتجارة (هادية، 2021، صفحة 80).

✓ تضع التنمية المستدامة تلبية احتياجات الأفراد كأولوية قصوى، حيث تركز على تلبية الحاجات الأساسية والضرورية للمجتمعات، وتسعى لتحسين مستوى المعيشة بوسائل وطرق متعددة (جمعة، 2017، صفحة 180)

2. متطلبات التنمية المستدامة

يمكن تلخيص المتطلبات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة على النحو التالي (- سلسلة نحو مجتمع المعرفة، التنمية المستدامة في الوطن العربي ... بين الواقع والمأمول، الإصدار الحادي عشر، جدة: مركز الإنتاج الإعلامي جامعة الملك عبد العزيز، 1427هـ، ، بلا تاريخ، الصفحات 40-41)

- ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية: التقليل من استهلاك الثروات الطبيعية بما يضمن تلبية الاحتياجات الحالية دون الإضرار بالمستقبل.
- سد الاحتياجات البشرية مع الموازنة: التعرف على الاحتياجات الحالية والمستقبلية للأفراد والمجتمعات، مع ترشيد الاستهلاك والحفاظ على التوازن في استخدام الموارد.
- الاهتمام بالتنمية البشرية: التركيز على بناء مجتمع قائم على المعرفة من خلال توفير التعليم للجميع، تعزيز الابتكار، واستغلال الكفاءات المحلية.
- تنمية اقتصادية مستدامة: اعتماد برامج اقتصادية قائمة على المعرفة التي تدعم النمو الاقتصادي دون إلحاق الضرر بالبيئة.
- الحفاظ على البيئة: حماية الموارد البيئية وضمان استمراريتها للأجيال المقبلة.

➤ **الشراكة والتعاون:** تعزيز الشراكات الداخلية والخارجية من خلال تبادل المعلومات والمعرفة، وخاصة مع المناطق ذات الظروف المماثلة. هذه المتطلبات تشكل الأساس والإطار العام لتحقيق التنمية المستدامة.

3. ابعاد التنمية المستدامة

التنمية المستدامة تهدف إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على البيئة. وفي قمة جوهانسبرغ 2002، تم تحديد ثلاثة أبعاد رئيسية للتنمية المستدامة هي:

1.3. البعد الإقتصادي: تهدف التنمية المستدامة إلى تعزيز النمو الاقتصادي المتواصل والشامل للجميع بطريقة مستدامة، وتوفير فرص عمل لائقة، ودعم التصنيع المستدام والشامل، كما تسعى لضمان توفير خدمات الطاقة المستدامة بأسعار معقولة للجميع. ولتحقيق البعد الاقتصادي، يجب توافر عدة عوامل، منها:

- **تقليل حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:** تستهلك الدول الصناعية كميات هائلة من الموارد الطبيعية مقارنة بالدول النامية. لذا، يجب على الدول الصناعية تقليل استهلاكها للطاقة والموارد الطبيعية وتعديل أنماط استهلاكها للحفاظ على التنوع البيولوجي ومنع انقراض الأنواع الحيوانية.
- **مسؤولية الدول المتقدمة عن التلوث ومعالجته:** أدى الاستخدام المكثف للموارد الطبيعية، مثل الوقود الأحفوري، في الدول الصناعية إلى زيادة التلوث وارتفاع مستويات الغازات الدفيئة. وبالتالي، يتعين على هذه الدول تقديم حلول تكنولوجية فعالة لمعالجة هذه المشكلة البيئية التي تهدد الحياة على كوكب الأرض (بدران، 2014، صفحة 100).

2.3. البعد الاجتماعي: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان هو المحور الأساسي للتنمية وهدفها النهائي، من خلال الاهتمام بتحقيق العدالة الاجتماعية، مكافحة الفقر، وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع من يحتاجونها، كما تسعى إلى ضمان الديمقراطية من خلال تمكين الشعوب من المشاركة في اتخاذ القرارات بشفافية، نظراً لأهمية هذا البعد الاجتماعي، ارتبطت التنمية المستدامة أيضاً بالتعليم، من خلال تسخير موارد الدولة ومؤسساتها لتحقيق هذا الهدف.

على الصعيد الاجتماعي والإنساني، تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، مع الحفاظ على استقرار النمو السكاني، حتى لا يتم الضغط على الموارد الطبيعية. كما تسعى للحد من الهجرة إلى المدن عبر تحسين الخدمات الصحية والتعليمية في المناطق الريفية، تحقيق مشاركة شعبية واسعة في التخطيط للتنمية، بدءًا من التنمية المحلية، يُعد خطوة أساسية نحو تحقيق التنمية المستدامة، خاصة في المناطق المهمشة، لضمان شمولية التنمية وعدم اقتصرها على مناطق معينة، مما يساهم في تعزيز العدالة الاجتماعية.

وانطلاقًا من هذا البعد الاجتماعي، تبرز النقاط التالية:

- تطوير الموارد البشرية وتجديد شامل لنظم التعليم وتعزيز نقل المعرفة.
- مكافحة الفقر، تعزيز حقوق الإنسان، ودعم الديمقراطية.
- احترام التنوع الثقافي.
- تعزيز المساواة بين الجنسين.
- ضمان الوصول إلى خدمات صحية مستدامة، والتعليم، الترفيه، والسكن، بهدف تحسين جودة الحياة.
- تحقيق الأمن الغذائي، كأحد المتطلبات الأساسية، حيث يعتمد الأمن الغذائي على تحقيق نمو اقتصادي مستدام (عرفي، 2023، صفحة 70).

3.3. البعد البيئي: يشكل البعد البيئي للتنمية المستدامة ركيزة أساسية، حيث يؤكد على ضرورة الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية الثمينة لكوكب الأرض، مع الاعتراف بأن مستقبل البشرية مرتبط بشكل وثيق بالبيئة. يتطلب هذا الترابط نهجًا تكافليًا يوازن بين التقدم البشري والحفاظ على البيئة، ويتجاوز مجرد الحفاظ على الموارد ليشمل فهمًا عميقًا للنظم البيئية، التنوع البيولوجي، وتوازن المحيط الحيوي.

في هذا السياق، يُنظر إلى تأثيرات الأنشطة البشرية مثل التصنيع، إزالة الغابات، والتحضر، على أنها عوامل تؤثر بشكل كبير على تغير المناخ، صحة المحيطات، ومعدلات

انقراض الأنواع. التنمية المستدامة في هذا البعد البيئي تمثل نداءً ملحاً لمواءمة طموحات الإنسان مع حدود الكوكب البيئية.

كما تدعو التنمية البيئية إلى التحول من النماذج الاقتصادية الخطية التي تعتمد على الاستنزاف إلى نماذج دائرية متجددة، وتعزيز ممارسات مثل الزراعة المستدامة، البنية التحتية الخضراء، واستخدام التقنيات منخفضة الكربون. كما تسلط الضوء على ضرورة إعادة النظر في عادات الاستهلاك، إدارة النفايات، ومصادر الطاقة، مع التركيز على الانتقال نحو الطاقة المتجددة، تقليل النفايات، وتقليل البصمة البيئية (عويني، 2024، صفحة 34).

ثانياً: أدبيات عن التنوع الاقتصادي مفاهيم اساسية

1. مفهوم التنوع الاقتصادي

أ.تعريف التنوع الاقتصادي: للتنوع الاقتصادي عدة تعاريف نذكر منها:

-يُعرف التنوع الاقتصادي بأنه عملية تهدف إلى تنوع هيكل الإنتاج من خلال إنشاء قطاعات جديدة تولد الدخل، مما يقلل من الاعتماد المفرط على القطاع الرئيسي في الاقتصاد. تهدف هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى، وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للقوى العاملة الوطنية، مما يساهم في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل (صباغ، 2020، صفحة 69).

-يُعرف التنوع الاقتصادي بأنه تقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل، والانتقال نحو تعزيز القاعدة الاقتصادية في القطاعات الصناعية والزراعية، وإنشاء قاعدة إنتاجية متنوعة. يهدف هذا التنوع إلى بناء اقتصاد محلي قوي يسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي في عدة قطاعات مختلفة (سايح و ضيف، ديسمبر 2022، صفحة 84).

-يُعرف التنوع الاقتصادي أيضاً بأنه عملية تقليل الاعتماد على قطاع واحد، من خلال تطوير صادرات جديدة وإيجاد مصادر مختلفة للإيرادات بعيداً عن المصادر التقليدية. كما يتضمن تقليص دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في مختلف القطاعات الاقتصادية، بهدف ضمان تحقيق إيرادات مستدامة ومستقرة على المدى الطويل (عساف و روكان عواد، 2014، صفحة 467).

من خلال ما سبق، يُفهم التنوع الاقتصادي على أنه عملية تهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، مع تعزيز مساهمة القطاعات الأخرى، ويتضمن التنوع في معناه الواسع ما يلي (أسر وأحمد محمد ، صفحة 217):

تنوع الإنتاج: حيث تساهم جميع القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل الوطني.

- **تحسين التنافسية:** رفع قدرة السلع المحلية على المنافسة في الأسواق الخارجية.
- **تنوع الصادرات:** وهو استراتيجية تهدف إلى زيادة وتطوير حجم الصادرات من خلال تقديم الحوافز المالية والمادية للمستثمرين لتعزيز قدرتهم الإنتاجية.

ب. دوافع التنوع الاقتصادي

هناك العديد من الأسباب الموضوعية التي تدفع معظم الدول إلى السعي لتنوع اقتصادها، ومنها (طبايية و رابع، 2008، صفحة 441):

- التقلبات المستمرة في أسعار المواد الأولية التي تشكل المصدر الرئيسي لاقتصاديات العديد من الدول.
- تأثر موازنات هذه الدول نتيجة لتذبذب أسعار هذه الموارد.
- تفاوت وتيرة ونمط التنمية الأفقية والعمودية في تلك الدول.
- الطبيعة القابلة للنفاذ لهذه الموارد الأولية.
- الاعتماد المتزايد والمستمر على الواردات من السلع الإنتاجية والاستهلاكية.

ج. أهمية التنوع الاقتصادي

تبرز أهمية التنوع الاقتصادي في النقاط التالية: (عية و قطاف، 2022، صفحة 597)

- تعزيز التنمية الاقتصادية بشكل متوازن على الصعيدين الإقليمي والاجتماعي.
- تحقيق استقرار الموازنة العامة من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية المتنوعة.
- دعم تنفيذ الخطط المستقبلية عبر توفير الخبرات المحلية والأجنبية، وكذلك المؤسسات الإدارية والبيئية والاجتماعية، من خلال تأمين الموارد المالية اللازمة.

د. أهداف التنوع الاقتصادي

يمكن تلخيص الأهداف الأساسية للتنوع الاقتصادي كما يلي (عية و قطاف، 2022، صفحة 597):

- تقليل المخاطر الاقتصادية وزيادة القدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار الموارد الأولية كالبتروöl.
- تعزيز وتيرة التنمية المستدامة من خلال تطوير قطاعات متعددة كمصادر للدخل.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي في السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، وتقليل الاعتماد على الواردات من السلع الاستهلاكية.
- توفير فرص عمل جديدة، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة.
- تمكين القطاع الخاص من لعب دور أكبر في النشاط الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على الدولة والسلطات العامة، إذًا الهدف من التنوع الاقتصادي هو توسيع القاعدة الاقتصادية وإقامة دعائم قوية تشمل القطاعات الإنتاجية، المالية، والخدمية، مما يسهم في إيجاد مصادر دخل متعددة.
- توليد فرص العمل: التنوع يعزز النمو الاقتصادي، يدعم التنمية المستدامة، ويزيد الترابط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة وخلق فرص وظيفية جديدة، وبالتالي خفض معدلات البطالة.
- زيادة القيمة المضافة: يسهم التنوع الاقتصادي الرأسي في تعزيز الروابط الأمامية والخلفية بين القطاعات الاقتصادية، حيث تصبح مخرجات قطاع ما مدخلات إنتاجية لقطاع آخر. كما أن هذا التنوع يساهم في خلق فرص عمل جديدة، مما يؤدي إلى زيادة دخول عناصر الإنتاج واستقرارها، وبالتالي تحقيق زيادة في القيمة المضافة على المستويين القطاعي والمحلي.
- بناء اقتصاد قوي وتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة يتطلب إدارة فعالة وموارد بشرية ذات كفاءة قادرة على الإنتاج والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. ولتحقيق ذلك، من الضروري تقليل الاعتماد على النفط وتنوع قاعدة الإنتاج من أجل الوصول إلى التنمية المستدامة. يجب أن تلعب عوامل الإنتاج، مثل الأرض، رأس المال، العمل المنظم، والتكنولوجيا، دورًا رئيسيًا في قيادة النمو الاقتصادي.

2. مؤشرات التنوع الاقتصادي

هناك عدة مؤشرات يمكن من خلالها تقييم أداء الدول من حيث التنوع الاقتصادي، من أبرز هذه المؤشرات: (ضيف و عزوز، 2018، صفحة 23)

1.2. مدى التنوع الاقتصادي ومعدل التغير الهيكلي: يتم قياس ذلك من خلال نسبة إسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى رصد التغيرات التي تطرأ على إسهام هذه القطاعات مع مرور الوقت. من المفيد أيضًا متابعة معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات المختلفة، إذا توفرت البيانات اللازمة.

2.2. عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته بأسعار النفط: يعد التنوع الاقتصادي وسيلة للحد من التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي الناتجة عن تقلبات أسعار النفط، ومن المتوقع أن يسهم التنوع في تقليل هذا الاضطراب مع الزمن.

3.2. نسبة إيرادات النفط والغاز من إجمالي إيرادات الحكومة: أحد أهداف التنوع الاقتصادي هو تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية. ومن المؤشرات ذات الأهمية في هذا السياق، معدل توسع قاعدة الإيرادات غير النفطية بمرور الزمن، حيث يعكس هذا التوسع النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات.

4.2. نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات: الزيادة المستمرة في الصادرات غير النفطية تشير إلى تقدم التنوع الاقتصادي، رغم أن التغيرات القصيرة الأجل قد لا تكون دقيقة بسبب التأثيرات المؤقتة الناتجة عن تقلبات أسعار النفط.

5.2. التغيرات في إجمالي العمالة حسب القطاع: هذا المقياس يعكس التغيرات في هيكل الاقتصاد، حيث يُظهر التحولات التي تطرأ على توزيع العمالة بين القطاعات الاقتصادية.

6.2. مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر هذا المؤشر هامًا، حيث أن التنوع الاقتصادي يشير إلى زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

7.2. مقاييس الإنتاجية: يمكن تطبيق هذه المقاييس بشكل خاص على أنشطة القطاع الخاص لتقييم مستوى تطورها وقدرتها على المنافسة.

3. محددات التنوع الاقتصادي وآليات تحقيقه

1.3. محددات التنوع الاقتصادي

من أبرز العوامل الرئيسية المؤثرة في التنوع الاقتصادي ما يلي (سليح و ضيف، ديسمبر 2022، صفحة 87):

أ. الحوكمة: تُعد الحوكمة الرشيدة من الشروط الأساسية لتوفير بيئة ملائمة للتنوع الاقتصادي، حيث يتطلب ذلك وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز مختلف القطاعات الاقتصادية، مع ضمان وجود تنسيق فعال بين صانعي القرار والجهات المسؤولة عن تنفيذ هذه السياسات.

ب. الموارد الطبيعية: تعتبر الموارد الطبيعية أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في تعزيز التنوع الاقتصادي، حيث يمكن استغلالها لتوسيع قاعدة الصادرات وزيادة الإنتاج المحلي.

ج. القطاع الخاص: يلعب القطاع الخاص دورًا جوهريًا في دعم التنوع الاقتصادي من خلال قيادة الابتكار وتنشيط القطاعات غير التقليدية في الاقتصاد.

د. العوامل الإقليمية: يُعتبر التكامل الإقليمي استراتيجية مهمة لتعزيز التجارة والتبادل بين الدول، ويشمل ذلك تحسين نظام إدارة الجمارك.

هـ. الموارد البشرية: تدرك حكومات الدول النامية أهمية التعليم والاستثمار في رأس المال البشري كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي، إذ أن الاستثمار في التعليم يعزز إنتاجية القوى العاملة، ويحفز الابتكار، ويدعم الشركات المحلية في تبني أساليب إنتاج جديدة.

2. آليات تحقيق التنوع الاقتصادي

تتباين الآليات التي يعتمد عليها نجاح التنوع الاقتصادي من اقتصاد لآخر، ومن بين هذه الآليات نذكر ما يلي: (موسى و رحيق حكمت، 2012، صفحة 219)

1.2. الشراكة الفعالة بين القطاعين العام والخاص: تبرز أهمية هذه الشراكة في تقليل الأعباء المالية على الحكومة، لا سيما في مشاريع البنية التحتية، وتخفيف المخاطر الاستثمارية. تعزز هذه الشراكة

دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، مما يسهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة. لذا، تعتبر الشراكة بين القطاعين أحد أهم العوامل التي تساهم في نجاح التنوع الاقتصادي.

2.2. الاستثمار الأجنبي المباشر: مع تزايد الاعتماد المتبادل في الاقتصاد العالمي، بات من الصعب تحقيق صناعة وطنية مكتفية بذاتها. ولهذا السبب، أصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضرورة، حيث تسهم في بناء جهاز إنتاجي متكامل للدول المضيفة، وتوسيع أسواق منتجاتها، وتنويعها، وإعادة هيكلة اقتصادها بهدف تحسين أداؤها.

3.2. الصناعات الصغيرة والمتوسطة: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا بارزًا في دعم التنوع الاقتصادي من خلال (موسى ورحيق حكمت، 2012، صفحة 219):

-المساهمة في تقليل البطالة عن طريق توفير فرص عمل مستدامة ومنتجة بتكلفة أقل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.

-تعزيز سياسة إحلال الواردات عبر تصنيع السلع محليًا بدلًا من استيرادها، مما يساعد في معالجة العجز في ميزان المدفوعات.

-تدعيم العلاقات القطاعية داخل الاقتصاد الوطني، من خلال دعم المؤسسات الكبرى سواء بتوزيع منتجاتها، أو توفير مستلزمات الإنتاج، أو التعاقد معها لتصنيع بعض المكونات أو تنفيذ مراحل معينة من العملية الإنتاجية للمنتج النهائي.

ثالثًا. علاقة التنوع الاقتصادي بالتنمية المستدامة

يلعب التنوع الاقتصادي دورًا محوريًا في تحقيق التنمية المستدامة، والتي تهدف بشكل عام إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية والتطلعات المستقبلية، بالتنمية تتعلق بتحقيق الإمكانيات البشرية وإدارة البيئة والموارد المتاحة بطريقة تضمن رفاهية البشرية المستدامة، وتركز التنمية المستدامة على تحسين جودة الحياة البشرية في الحاضر والمستقبل على حد سواء.

هذا ما أكدته اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة في تقريرها لعام 1983، المعروف بتقرير "بورتلاند" الصادر عام 1987، والذي عرّف التنمية المستدامة على أنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".

جوهر التنمية المستدامة هو إحداث تغيير في كيفية استغلال الموارد، وتوجيه الاستثمارات، وتطوير التكنولوجيا، إلى جانب الإصلاحات المؤسسية، وذلك بطريقة منسقة تعزز الإمكانيات الحالية والمستقبلية لتلبية الاحتياجات البشرية.

وقد حدد التقرير مفهومين أساسيين للتنمية المستدامة (باهي وروائية، ديسمبر 2019، صفحة 141):

- مفهوم "الحاجات": الاحتياجات الأساسية للفقراء، التي يجب أن تخطى بأولوية قصوى.

- فكرة الحدود: والتي تتعلق بتأثير التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

كما يُعتبر التنوع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة عاملاً رئيسياً لضمان الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، حيث يساهم في توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية عبر إنتاج وتوزيع السلع والخدمات. ولا يقتصر التنوع على زيادة الإنتاج فحسب، بل يعمل على تعزيز استقرار الاقتصاد من خلال تنوع قاعدته الاقتصادية. من هذا المنطلق، يُنظر إلى التنوع كأداة لزيادة قدرة الاقتصاد على التكيف وضمان استدامة النمو في ظل التحديات المرتبطة بنضوب الموارد الطبيعية الأساسية، والتقلبات الاقتصادية الناتجة عن المنافسة المتزايدة في عصر العولمة.

علاوة على ذلك، يُسهم التنوع الاقتصادي في تلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة، من خلال توفير فرص العمل، وتحسين الوصول إلى الغذاء، الصحة، الملبس، والمأوى، كما يتيح مجالات متنوعة للنشاط الاقتصادي، مما يوفر فرصاً أوسع لمختلف فئات المجتمع، كما يساهم التنوع في تعزيز قدرة البيئة على تلبية احتياجات الناس من خلال تحسين التكنولوجيا، تطوير التنظيم الاجتماعي، وتنوع الأنشطة الاقتصادية، بدلاً من التركيز على استغلال مورد واحد محدود بالنضوب والتسبب في التدهور البيئي.

تعد قضية التنمية المستدامة من التحديات المتعددة الأبعاد، نظرًا لتشابك مجالات التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية. من أبرز هذه القضايا مسألة تنوع القاعدة الاقتصادية، التي تعتبر هدفًا رئيسيًا للتنمية المستدامة. فالتنوع الاقتصادي لا يسعى فقط إلى زيادة الإنتاج، بل يهدف أيضًا إلى تحقيق استقرار اقتصادي طويل الأمد. من خلال تنوع الأنشطة الاقتصادية، يصبح الاقتصاد أكثر قدرة على الصمود أمام تقلبات السوق العالمية وتذبذب أسعار المواد الخام، كما يعزز القدرة على مواجهة تراجع الدخل نتيجة هذه التقلبات. بالإضافة إلى ذلك، يتيح التنوع للاقتصاد التكيف مع نضوب الموارد الطبيعية والتغيرات الاقتصادية، مما يضمن الاستمرارية على المدى البعيد.

من الجانب الاجتماعي، فإن التنوع الاقتصادي يسهم في تلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة مثل توفير فرص العمل، الغذاء، الصحة، المأوى، والملبس. كما يفتح التنوع مجالات جديدة من الأنشطة الاقتصادية التي تستوعب شرائح واسعة من المجتمع، مما يساعد في تقليل الفقر ويؤسس لاقتصاد يعتمد على الوفرة والعدالة بين الأجيال. كما يعزز هذا التنوع قدرة البيئة على تلبية احتياجات السكان من خلال الابتكار التكنولوجي واستغلال موارد متعددة بدلاً من الاعتماد على مصدر واحد من الموارد الطبيعية المهددة بالاستنزاف والتدهور البيئي.

وقد ركزت الجهود الدولية على إدماج التنوع الاقتصادي في خطط التنمية المستدامة، من خلال دعم تطوير القدرات المؤسسية والبنية التحتية اللازمة، كما نوقشت وسائل توفير المساعدة التقنية لتعزيز هذه الجهود، بالإضافة إلى كيفية تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع الخاص لدعم التنوع الاقتصادي (باهي و رواينية، استراتيجية التنوع الاقتصادي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: حالة الاقتصادات العربية النفطية، ، سبتمبر 2019، صفحة 313).

خاتمة:

كان ولا يزال التنوع الاقتصادي رمزًا رئيسيًا للسياسة الاقتصادية على الرغم من أن دافع التنوع قد تطور وتغير مع مرور الوقت أصبح التنوع يهدف إلى بناء اقتصاد مستدام قادر على البقاء والازدهار، وقد تجسدت المحاولات الأولى لتنويع الهيكل الاقتصادي والحد من الاعتماد على النفط في ثلاثة اتجاهات رئيسية.

كما تعتمد استراتيجيات التنوع الاقتصادي على تكييفها مع الظروف البيئية والمعطيات الخاصة بكل بلد لتحقيق أهدافها المنشودة، والتي تشمل تقليل الاعتماد على قطاع واحد، وتنوع مصادر الدخل الوطني، وتوسيع فرص الاستثمار، ينبغي أيضاً استحداث صادرات جديدة غير متعلقة بالمصدر الوحيد، وإعادة هيكلة الاقتصاد لتحقيق التوازن المالي، وتقليل دور الدولة في القطاع العام، وتعزيز القطاع الخاص، وتفعيل مبدأ الشراكة، ومن الضروري اعتماد نموذج جديد لإستراتيجية التنوع الاقتصادي يعتمد على تحفيز الطلب لدفع عملية التنوع في إطار السعي نحو تحقيق التنمية المستدامة.

نتائج الدراسة: من خلال هذه الورقة البحثية تم التوصل إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها أن:

- انتاج استراتيجيات التنوع الاقتصادي لتنمية القطاعات الإنتاجية وتطويرها من خلال السياسة التوسعية في الاتفاق العام والمتمثلة في مجموعة البرامج التنموية التي أطلقها بهدف تحقيق التنوع في قاعدتها الاقتصادية،

- تنوع مصادر دخلها من خلال تطوير وترقية ودعم القطاعات الإنتاجية المختلفة، وإقامة شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص وتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أثبتت أهميتها الكبيرة في عملية التنوع الاقتصادي، إضافة الى تطوير وعصرنة القطاع المصري نظرا لدوره الكبير في دعم الاستثمارات المحلية والأجنبية،

- يُساهم التنوع في بناء اقتصاد قائم على الوفرة، ويضمن تحقيق العدالة الاقتصادية بين الأجيال الحالية والمستقبلية، مما يعزز استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل.

توصيات الدراسة:على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها تم رصد التوصيات المالية: إعادة تقييم استراتيجيات القطاع الزراعي ضرورة ملحة، حيث لا يمكن تحقيق تنوع اقتصادي ونمو مستدام دون مساهمة فعالة لهذا القطاع، سواء من خلال تلبية الطلب المحلي وإحلال الواردات أو تعزيز الصادرات.

-تقليل حجم القوى العاملة في القطاع العام عبر تحسين أجور القطاع الخاص لجذب الموظفين المؤهلين.

دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة

-الاستثمار في تحسين البنية التحتية من خلال زيادة فعالية الإنفاق العام.

-السعي نحو اقتصاد أكثر تنوعًا.

-تحسين بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما في الصناعات غير النفطية، عبر تخفيض متطلبات الدخول، وتأسيس وسطاء لترويج الاستثمار وتبسيط الهياكل الضريبية.

-تعزيز التكامل في سلاسل القيمة العالمية من خلال زيادة الكفاءة الإنتاجية، تحسين جودة الإدارة، رفع القدرة التكنولوجية، وضمان تنافسية الأجور.

-دعم التنوع الأفقي عبر توزيع عائدات النفط الحكومية بطريقة تقلل تكاليف الإنتاج في القطاعات الجديدة وزيادة كفاءتها، مع تشجيع دخول المستثمرين الجدد.

قائمة المراجع:

- الموقع الإلكتروني للمعهد الدولي للتنمية المستدامة تاريخ الاطلاع: 2024/09/09. (9 9، 2024). تم الاسترداد من <http://www.iisd.org/topic/sustainable-development>
- سلسلة نحو مجتمع المعرفة، التنمية المستدامة في الوطن العربي ... بين الواقع والمأمول، الإصدار الحادي عشر، جدة: مركز الإنتاج الإعلامي جامعة الملك عبد العزيز، 1427هـ. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من لإصدار الحادي عشر، جدة: مركز الإنتاج الإعلامي جامعة الملك عبد العزيز، 1427هـ.
- فاطمة بن عية، و عبد القادر قطاف. (2022). التنوع الاقتصادي وأثره على السياسة المالية في الجزائر واقع وأفاق. مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 01، 597.
- أحمد جابر بدران. (2014). التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة. القاهرة: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، الطبعة الأولى.
- أحمد حسن السمان. (2011). الصحافة والتنمية المستدامة: دراسة مستقبلية. القاهرة: الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية.
- أحمد ضيف، و احمد عزوز. (2018). واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، 23.
- بزار ذياب عساف، و خالد روكان عواد. (2014). متطلبات التنوع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر. مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 06، العدد 12، جامعة الأنبار، العراق،، 467.
- حنان سايح، و أحمد ضيف. (ديسمبر 2022). سياسات التنوع الاقتصادي في الجزائر (واقع وأفاق) من 2001 إلى 2020. مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 02، 84.

- رحالي حبيبة. (ديسمبر 2014). التنمية في ظل المتغيرات العالمية (من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة). معارف، مجلد 09، العدد 17، 167.
- رفيقة صباغ. (2020). التنوع الاقتصادي إستراتيجية الجزائر لما بعد البترول. مجلة أوراق الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، جامعة الجيلالي لياس سيدي بلعباس، الجزائر، 69.
- سليمة طبائبية، و الهادي رباع. (2008). التنوع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية. مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة (صفحة 441). سطيف: مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي.
- سمير عويني. (2024). أثر استخدام الطاقات المتجددة على الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة -دراسة قياسية لمجموعة من الدول-. الوادي: رسالة دكتوراه تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر.
- عائشة فتيحة عرفي. (2023). الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة. نيزي وزو: رسالة دكتوراه تخصص قانون البيئة، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري .
- عبد الستار عبد الجبار موسى، و ناصر رحيق حكمت. (2012). دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في التنوع الاقتصادي العراقي. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 34، 219.
- عبيش هادية. (2021). الطاقات المتجددة والتنمية المحلية المستدامة في الجزائر 1999-2015. جامعة الجزائر 3: رسالة دكتوراه، تخصص تنظيم سياسي و إداري ، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
- مصطفى عطية جمعة. (2017). الإسلام والتنمية المستدامة. القاهرة: شمس للنشر والإعلام، الطبعة الاولى.
- موسى باهي، و كمال رواينية. (ديسمبر 2019). التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، جامعة باجي مختار عنابة، 141.
- موسى باهي، و كمال رواينية. (سبتمبر 2019). استراتيجية التنوع الاقتصادي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: حالة الاقتصادات العربية النفطية، مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، المجلد 25، العدد 03، جامعة باجي مختار عنابة، 313.
- ياسين فهد أسر، و جاسم أحمد محمد . (بلا تاريخ). أثر التنوع الاقتصادي في تحسين المناخ الاستثماري في العراق. المجلد 03، العدد 34، الجامعة المستنصرية، العراق، 217.